UNITED NATIONS YEAR FOR CULTURAL HERITAGE
ANNÉE DES NATIONS UNIES POUR LE PATRIMOINE CULTUREL
AÑO DE LAS NACIONES UNIDAS DEL PATRIMONIO CULTURAL
سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي
ГОД КУЛЬТУРНОГО НАСЛЕДИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ
联合国文化遗产年

التوزيع محدود

CLT-2002/CONF.203/4
ثقافة — ٢٠٠٢/مؤتمر ٢٠٣/٤
باريس، يوليو/تموز ٢٠٠٢
الأصل: انجليزي

الاجتماع الدولي الحكومي للخبراء
بشأن المشروع الأولي
لاتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي

باريس، مقر اليونسكو، ٢٣–٢٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢

التقرير الأولي للمدير العام
عن دواعي إعداد وثيقة تقنينية وعن نطاقها المكن

أولا – المقدمة

١ – دعا المؤتمر العام، في دورته الحادية والثلاثين، المدير العام إلى "أن يقدّم إليه في دورته الثانية والثلاثين تقريراً عن دواعي إعداد وثيقة تقنينية وعن نطاقها المكن، مشفوعاً بمشروع أولي لاتفاقية دولية"؛ (القرار ٣١م/٣٠، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١).

٢ – وقرر المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والستين بعد المائة: أن "يدعو المدير العام إلى عقد اجتماع دولي حكومي للخبراء من الفئة ٢، أو أكثر من اجتماع، يمكن أن يعقد الاجتماع الأول في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢، لتحديد نطاق الاتفاقية الدولية ومواصلة العمل في إعداد مشروعها الأولي. وتحدد المشاركة في هذه الاجتماعات وفقاً للمادة ٢١ من نظام التصنيف العام لمختلف فئات الاجتماعات التي تدعو إليها اليونسكو"؛ (القرار ١٦٤م ت/٣,٥,٢، مايو/أيار ٢٠٠٢).

ثانيا – الخلفية التاريخية

٣ – إن المشروع الأولي لاتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي المرفق مع هذا التقرير الأولي هو نتيجة الاهتمام المتزايد بهذا التراث في اليونسكو طيلة ثلاثة عقود من الزمن. وتهدف هذه المبادرة التقنينية الجديدة إلى الوفاء باحتياجات اجتماعية وثقافية لم تحظ حتى الآن بتغطية كافية في القانون الدولي. فقد تركز نشاط اليونسكو التقنيني، تاريخيا، على حماية التراث الثقافي "المادي"، كما هو ظاهر في جميع اتفاقيات اليونسكو المتعلقة بالتراث الثقافي (١٩٥٤ و١٩٧٠ و١٩٧٢ و٢٠٠١) وبصورة عامة في التوصيات الصادرة عنها. ومن ثم فإن التراث الثقافي "غير المادي" بقي خارج نطاق الأنشطة التقنينية لفترة طويلة. بيد أن صون التراث الثقافي غير المادي كان شاغلاً من شواغل المنظمة، ولا سيما منذ أن قدّمت الحكومة البوليفية في عام ١٩٧٣ اقتراحاً إلى المدير العام لليونسكو بشأن تنظيم صون الفولكلور وتعزيزه ونشره. وقدمت اليونسكو دراسات في هذا المجال وقامت، بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)،

بإعداد أحكام نموذجية للقوانين الوطنية بشأن حماية أشكال التعبير الفولكلوري من الاستغلال غير المشروع والأفعال الضارة الأخرى (١٩٨٢)، وبلغ عملها التقنيني في هذا المجال مستوى عالمياً، وإن لم يكن ذي طابع ملزم ("قانون مرن") عندما اعتمد المؤتمر العام في عام ١٩٨٩ "التوصية بشأن صون الثقافة التقليدية والفولكلور". ورغم أن هذه التوصية ما زالت هي الوثيقة التقنينية الدولية الوحيدة المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي، فإن أثرها كان أدنى من المستوى المتوقع؛ والسبب الرئيسي في ذلك هو ما تتسم به من ليونة قانونية وعدم احتوائها على حوافز كفيلة بحث الدول الأعضاء على تطبيقها.

٤ – وبغية تقييم مدى تطبيق توصية عام ١٩٨٩، عقدت اليونسكو ثماني حلقات تدارس إقليمية في الفترة بين ١٩٩٥ و١٩٩٩ في شتى أنحاء العالم. وخلال المؤتمر الدولي المعنون "تقييم شامل لتوصية ١٩٨٩ بشأن صون الثقافة التقليدية والفولكلور: التمكين على الصعيد المحلي والتعاون الدولي"، الذي عقد في واشنطن عام ١٩٩٩ (ونُظم بالاشتراك بين اليونسكو ومؤسسة سميثسونيان)، جرى التشديد على الحاجة إلى وضع وثيقة جديدة أو منقحة تعنى على الأقل ببعض الجوانب، ومنها على سبيل المثال نطاق التراث الثقافي غير المادي وتعريفه، كما جرى التركيز على الدور الرئيسي لحاملي التراث الثقافي غير المادي (أي المبدعين والمهنيين). وعلى أثر هذا المؤتمر، دعا المؤتمر العام، في دورته الثلاثين، المدير العام "إلى إجراء دراسة أولية عن مدى ملاءمة تنظيم حماية الثقافة التقليدية والشعبية على الصعيد الدولي عن طريق وثيقة تقنينية جديدة".

٥ – وبانتظار إنجاز هذه العملية التقنينية التي تستغرق وقتاً طويلاً، استهل المؤتمر العام في ١٩٩٧ نشاطاً موازياً تمثل في المشروع المعنون "إعلان روائع التراث الشفهي وغير المادي للبشرية"، وهو يقوم على إعداد قائمة تتضمن أشكالاً مختارة من مظاهر التراث الشفهي وغير المادي التي يعترف بأنها ذات قيمة استثنائية وبأنها مهددة بالزوال؛ وتقترن هذه القائمة بخطط عمل متينة لصون هذا التراث وبأمثلة على "أفضل الممارسات". وقامت هيئة تحكيم دولية مؤلفة من ١٨ عضواً باختيار الروائع التسع عشرة الأولى التي أعلنها المدير العام في عام ٢٠٠١.

ثالثا – المشاورات والأنشطة الجارية حالياً

٦ – وتنفيذاً للقرار الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته الثلاثين، قدم المدير العام تقريره عن الدراسة الأولية إلى المجلس التنفيذي في دورته الحادية والستين بعد المائة (مايو/أيار ٢٠٠١)، فأوصى المجلس المؤتمر العام "بمواصلة العمل الرامي إلى التقدم في إعداد وثيقة تقنينية دولية جديدة لحماية التراث الثقافي غير المادي". وتحقيقاً لهذه الغاية، عقدت عدة اجتماعات خبراء منها اجتماع مائدة مستديرة دولي في تورينو (مارس/آذار ٢٠٠١) وضع تعريفاً عملياً للتراث الثقافي غير المادي وحدد الأهداف الممكنة للوثيقة التقنينية، تلاه اجتماع ثانٍ في ريو دي جانيرو (البرازيل)، عقد في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢.

٧ – وفي غضون ذلك، ذكَّر المؤتمر العام في دورته الحادية والثلاثين باختصاص اليونسكو المحدد بشأن صون التراث الثقافي غير المادي، وقرر أن هذا الصون ينبغي أن ينظم عن طريق اتفاقية دولية يُعرض مشروعها الأولي على المؤتمر العام في دورته الثانية والثلاثين، مشفوعاً بهذا التقرير (القرار ٣١م/٣٠). ومن المزمع عرض النص النهائي لمشروع الاتفاقية على الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر العام. وتضمنت الآراء التي أعربت عنها أغلبية الدول الأعضاء في المؤتمر العام إشارة إلى النموذج الذي تمثله اتفاقية ١٩٧٢

للتراث العالمي، مع الأمل في أن تحقق الوثيقة الجديدة نجاحاً مماثلاً، كما أبرزت ضرورة تفادي أي تداخل مع الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات الأخرى مثل الويبو. وخلال اجتماعات الخبراء المختلفة (في تورينو، وريو، ومقر المنظمة في باريس)، اتفق معظم الخبراء على مبدأ وضع "قائمة" للتراث الثقافي غير المادي، لأنها تمثل قوة دافعة للدول الأطراف كما أثبتت ذلك تجربة اتفاقية ١٩٧٢، وأكدوا مع ذلك على أن اعتماد قائمة لا يعني أن التراث غير المدرج فيها لا يستلزم الصون. كما شددوا أيضاً على أهمية إشراك المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في صون التراث الثقافي غير المادي.

رابعا – الصياغة القانونية

٨ – بدأ العمل لوضع الصياغة القانونية للوثيقة الجديدة بعقد اجتماعين لفريق صياغة صغير في مقر اليونسكو (٢٠–٢٢ مارس/آذار؛ و١٣–١٥ يونيو/حزيران) برئاسة السيد محمد بجاوي. وعقد اجتماع آخر للخبراء من أجل إعداد قائمة مصطلحات لاستخدامها في الأعمال التحضيرية للوثيقة الجديدة (١٠–١٢ يونيو/حزيران). وحضر جميع هذه الاجتماعات ممثلون عن الوفود الدائمة شاركوا فيها بصفة مراقبين. وقام السيد بوشناقي (مساعد المدير العام للثقافة) والسيد محمد بجاوي، بإطلاع الدول الأعضاء على التقدم المحرز وذلك في سبعة اجتماعات إعلامية عقدت للمجموعات الإقليمية.

٩ – وبعد القرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والستين بعد المائة والذي يدعو المدير العام إلى "عقد اجتماع دولي حكومي للخبراء من الفئة ٢، أو أكثر من اجتماع، يمكن أن يعقد الاجتماع الأول في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢، لتحديد نطاق الاتفاقية الدولية لصون التراث الثقافي غير المادي، ومواصلة العمل في إعداد مشروعها الأولي"، انتقلت العملية الجارية من مرحلة الصياغة بواسطة عقد مشاورات لخبراء يعملون بصفتهم الشخصية، إلى مرحلة عقد اجتماعات دولية حكومية للخبراء الذين تعيّنهم حكوماتهم ويقومون بتمثيلها.

خامسا – الخلاصة

١٠– سوف يتيح اجتماع سبتمبر/أيلول لجميع الدول الأعضاء والمراقبين المدعوين إمكانية التعبير عن وجهات نظرهم بشأن اتفاقية اليونسكو المقبلة. ومن المتوقع أن تُعقد اجتماعات دولية حكومية أخرى للخبراء لمواصلة المناقشات. ويتضمن المشروع الأولي محتوى الأحكام التي وافق عليها الخبراء حتى الآن، وهي معلومات هامة تسمح بإعداد عرض توليفي بدلاً من تقرير تحليلي. وينبغي أن ترسل الدول الأعضاء تعليقاتها وملاحظاتها على هذا التقرير إلى المدير العام قبل نهاية نوفمبر/تشرين الثاني (٢٠٠٢) سواء أعرب أو لم يعرب عنها الخبراء الحكوميون أثناء اجتماع شهر سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢ السابق الذكر.